

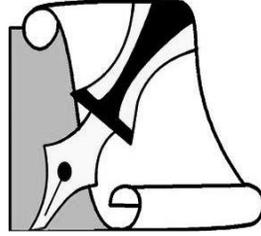


مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية فى لبنان

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com



**مركز الدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية**

تقدير نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في لبنان

أهداف المركز الرئيسية:

- 1 . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- 2 . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- 3 . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- 4 . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

حدثان متقدمان على صعيد محاولات تشكيل الحكومة ميّزا الفترة الماضية، هما إعلان رئيس الجمهورية ميشال عون عن موعد للإستشارات النيابية الملزمة في الخامس عشر من الشهر الحالي، والثاني ملاقاته من قبل زعيم تيار المستقبل الرئيس سعد الحريري في قبوله عمليا، وإن لم يعلن ذلك صراحة، بمهمة ترؤس حكومة الإنقاذ المنشودة.

وقد أشار هذا الأمر إلى مناخ جديد على صعيد التشكيل، في ظل أسئلة مشروعة طرحت حول سبب إعلان عون عن الاستشارات في هذه اللحظة السياسية بالذات ولماذا تم إرجاء الموضوع حتى قبل أيام ولم يعلن عن موعد قريب طالما أن البلاد في حاجة ماسة الى تشكيل للحكومة، علما أنه جاء بعد قرابة ثلاثة أسابيع منذ اعتذار الرئيس المكلف السابق مصطفى أديب؟ وهل لذلك تبرير دستوري؟ وما تأثير كل ذلك على المبادرة الفرنسية المجهضة خاصة مع ترشيح الحريري لنفسه لرئاسة الحكومة وهل الترشيح يتعلق بضوء أخضر خارجي لتحقيق المبادرة؟

والحال أنها أسئلة تراكم غيرها مع كل يوم جديد وسط فراغ سلطوي في البلاد باتت معه الناس أشبه باليتامى من دون دولة الرعاية المطلوبة، خاصة بعد تتسم بعض الأمل مع تكليف أديب قبل أن يأتي إعتذاره ليضرب تلك الآمال في الصميم، مع انتظار الجميع للانتخابات الاميركية في الثالث من الشهر المقبل لمعرفة وجهة سياسة واشنطن تجاه المنطقة، وهو ما سيتخذ بدوره أسابيع أخرى قبل انبلاجه بغض النظر عن هوية من سيصل الى البيت الأبيض.

وبعد أيام على إعلان رئيس مجلس النواب نبيه بري عن اتفاق الاطار لترسيم الحدود البرية والبحرية، ما اعتبره كثيرون رسالة حسن نية تجاه الإدارة الاميركية، دعا عون إلى الاستشارات النيابية.

وإذا ما تمت مقارنة موقف عون سياسيا، فإنه تأخر لإعلان ذلك لكي يتوافق مع اللحظة السياسية التي يتوافق فيها اعلان الترسيم مع تعبيد الطريق مع الحليف المستقبلي السابق، عبر

ضوء أخضر أميركي قد يفيد في تسمية الشخصية السنوية لرئاسة الحكومة، لكن لا يبدو أن ذلك سيتمظهر قبل وضوح مشهد ما بعد الثالث من تشرين الثاني المقبل.

أما لناحية دعوة عون دستوريا، فإن هذا الدستور لم يحدد مهلة للرئيس للدعوة إلى الاستشارات الملزمة، لكن نظرا إلى الظروف الراهنة الخطيرة، كان يجب لهذه المدة الإستثنائية أن لا تطول في ظل الانهيار السائد في البلاد ومع اقتراب البلاد من الذكرى الأولى لانتفاضة 17 تشرين التي يتجاهلها المسؤولون وهي لم تخدم بطبيعة الحال.

وقد ساء عون أن يتم تجاهله في إعلان مفاوضات الترسيم وهو لم يقتنع بحجة عدم مشاورته تحت ذريعة أن الأمر يتعلق بمفاوضات إطار وليس إعلان معاهدة، وقد جاء ذلك بعد تجاهله أيضا في مرحلة تشكيل الحكومة من قبل الرئيس المكلف.

مع العلم بأن الشروع في مفاوضات التآليف قبل التكليف ينتقص من صلاحيات رئيس الحكومة العتيد، ورغم أنه يعطي عون قوة سياسية من صلاحيات غيره، فإن رئيس الجمهورية تقصد الاعلان عن موعد التكليف في ظل جمود مفاوضات التآليف في رسالة إلى الشريك السنوي المتململ منه بعد سقوط تقاهمه ورئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل، أي إلى زعيم تيار المستقبل سعد الحريري الذي بالكاد أقمع الجمهور السنوي بتفاهم هش مع العهد، والزعيم المستقبلي يحتاج هو الآخر إلى العودة إلى الحكم بعد خسائر له بالجملة مع تهميشه خارجه، وطبعا خسائر للبلاد نتيجة الفراغ.

يقول مقربون من رئيس الجمهورية إنه وضع الجميع أمام مسؤولياتهم إحراجا لهم، كما أنه وجه رسالة إلى المجتمع الدولي والرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون خصوصا، بأنه أكمل واجبه السياسي والدستوري وهو الذي حاول حماية الجولة الأولى من المبادرة الفرنسية حتى اللحظة الأخيرة رافضا الاستثناء في مداورة الوزارات وذلك ضد حتى رغبة حليفه حزب الله.

وشرع رئيس الجمهورية باتصالات ومشاورات، وهو ينتظر انتهاء مشاورات الحريري ليني على الشيء مقتضاه، لكنه في كل الأحوال سيلتزم موجبات الدستور بتكليف الشخص الذي تسميه أكثرية الكتل النيابية كما يؤكد مطلعون على موقفه، لكن في المجمل كان كلام الحريري ايجابيا لجهة استمرار المبادرة الفرنسية واعتبار نفسه مرشحا طبيعيا لرئاسة الحكومة خلافا لما كان يعلنه سابقا، كما يقول هؤلاء.

من جهة الحريري، وإذا كان لا يزال مرفوضا من قبل شرائح شعبية كبيرة، إلا أنه في ظل الكارثة الاقتصادية الحالية وحاجة البلاد إلى المساعدات الخارجية من مؤتمر سيدر وغيره عبر مفاوضات صندوق النقد الدولي، يستطيع الإدعاء بحاجة البلد له.

ويلاحظ المتابعون أن الحريري حرك الركود السياسي ولن يكون هناك أي مرشح جدي احد سواه، لا بل هناك صعوبة في ترشيح احد غيره من الرباعي الحكومي أي رؤساء الحكومات السابقين، ما لم يحدث شيء ما.

ولناحية علاقته مع العهد التي كان الطرفان قد أعلنوا قطعها الى غير رجعة، سيراهن على حاجة عون الى من ينقذ عهده المتعثر، كما على تمايز باسيلي يكبر مع الوقت مع حزب الله في ظل الحصار الأميركي. وقد مهد الجانبان، العهد والتيار الحر من ناحية، والحريري من ناحية مقابلة، لمحاولة التقارب هذه، عبر تقاهمات مستترة كان الحريري عبرها في أجواء مبادرة عون للاستشارات، وهي حافظت على الشكل أيضا عبر اتصال الحريري الاطمئنان على باسيل بعد إصابته بوباء كورونا ثم كلامه الأخير غير التصعيدي تجاه عون ورئيس التيار الحر.

ويشير البعض إلى أن عون لا يمانع عودة الحريري وهو أبلغ الفرنسيين وجهات لبنانية داخلية بقراره، كما أن هناك معلومات عن مسعى دولي تقوده فرنسا لعقد لقاء ثنائي في القصر الجمهوري بين عون والحريري وحتى رباعي بين ثنائي حزب الله وأمل، وعون الحريري.

وفي تكرار الحريري لعبارة الإنقاذ وإعمار بيروت ما يعني أنه رسم السقف لمهمته إذا كلف، ومع تحييده عون وباسيل، يلفت البعض الى مساع تجري ايضا لعقد لقاء مع باسيل لتبادل الآراء والتشاور في موضوع تشكيل الحكومة ومقتضيات المرحلة الصعبة والدقيقة التي يمر بها لبنان حاليا، ولكن ذلك صعب حاليا.

ويقول متابعون لموقف العلاقة بين باسيل وتيار المستقبل، إن الأول ومن منطلق المساعدة على وقف الانهيار الاقتصادي في لبنان، أبدى ليونة للسير بتسوية الحريري وتراجع عن شرط مشاركته شخصيا في أية حكومة يرأسها الاخير، ولكن بشرط تمثيل تكتله في الحكومة في وزارات محددة وأن يسمى هو وزراءه.

من ناحيتها، تحتفظ باريس باستياء شديد من المسؤولين اللبنانيين، وهي لا تُحمل فريقا واحدا مسؤولية التعثر. والحال أن المبادرة الفرنسية لم تقف، وبعد أن قطع المسؤولون الفرنسيون إتصالاتهم مع نظرائهم اللبنانيين ورموا الكرة في ملعبهم لإعادة إطلاق إتصالاتهم، تقارب باريس بإيجابية موقف الحريري، من دون أوهام حول تشكيل قريب للحكومة قبل الانتخابات الأميركية، وهو ما ستتابعه السفارة الجديدة في لبنان أن غريو عبر موجة اتصالات ثانية ستتخذ وقتا.

من هنا، تتلمس المبادرة الفرنسية اليوم خطاها المقبلة ولا تستسلم كونها تتصل بسمعة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون الذي يرى المنطقة التي يقع لبنان فيها بشموليتها، من دون ربطها فقط بهذا البلد وهو آخر القلاع الفرنكوفونية في العالم. علما أن هناك من يلفت النظر إلى أن الفشل الفرنسي الأول جاء بعد استعجال ماكرون لحصد نتائج مبادرته ورغبته في استثمارها سريعا في الداخل الفرنسي الذي يتأثر كثيرا تاريخيا بإنجازات الخارج. ويعود هذا الاستعجال إلى طبع الرئيس الفرنسي الذي لا يخطط لأمد طويل ولا يقيس احتمالات الفشل بل ينظر دوما إلى النجاح الدائم.

وسبقت إطلالة الحريري في 9 الشهر الحالي، اتصالات مع الجانب الفرنسي الذي يتابع الأوضاع في لبنان وما يزال مستعدا للسير بالمبادرة الفرنسية وتوفير الدعم لها ما دام الأطراف السياسيين يؤكدون التزامهم وتمسكهم بهذه المبادرة. ويقول متابعون إن مقياس هذا التأييد لا يكون لفظيا فقط، بل بالمساعدة الحقيقية لوضع هذه المبادرة موضع التنفيذ الفعلي من خلال تاليف حكومة انفاذية وإصلاحية بسرعة للمباشرة بحل الأزمة متعددة الأوجه ووقف مسار الانحدار نحو الأسوأ.

تقوم باريس باتصالات إقليمية ودولية ومن ضمنها مع الجانب الأميركي بعد الإعلان عن عملية التطبيع، وترى فرنسا أن الإعلان عن تحديد موعد عقد اجتماع اتفاق الإطار لترسيم الحدود البحرية يعتبر عاملا مساعدا ومسهلا لتحريك الأوضاع السياسية والمباشرة بتشكيل الحكومة العتيدة في إطار هذه الأوضاع المستجدة إقليميا ودوليا.

وفي تحليل للموقف الآن، تتقاطع التأكيدات من أكثر من جهة بصعوبة إقدام الحريري على طرح ترشيحه لرئاسة الحكومة ما لم يكن واثقا من وجود مكون مسيحي وازن بين الذين سيقومون بتسميته، وهو يعني التيار الحر إذا ما تقاطع ذلك مع العلاقة السلبية مع القوات اللبنانية، في مقابل كلام مدروس ومدوزن للتهدئة مع التيار ورئيس الجمهورية مقارنة باللغة التي كان يركز عبرها في إطلاقاته السابقة على العهد والتيار كخصمين رئيسيين ومسؤولين رئيسيين عن الأزمات.

ثمة وجهة نظر على صلة بملف الحكومة ومقربة من رئيس مجلس النواب نبيه بري، تشير الى أن الأرجح هو تجاوز الكلام الاستفزازي الذي وجهه الحريري الى ثنائي أمل وحزب الله، خصوصا الى بري، وتصويره مسار التفاوض على اتفاق الإطار ثمرة دعر بري من العقوبات، وهو ما يعرف الحريري أنه مجاف للحقيقة في ظل وجود نص الاتفاق جاهزا منذ تموز الماضي ومحتجزا عند الأميركيين ومعلوما من الحريري بنصوصه، كما من سائر القيادات اللبنانية، من

دون أن يتغير فيه شيء عند الإعلان. وما صدر عن الحريري يشير إلى غيظه من عدم نقل الملف التفاوضي إلى عهده.

وتعبر وجهة النظر هذه أن هذا الاستفزاز ربما يكون مقصودا لمخاطبة الشارع الذي يهم الحريري مخاطبته في ظل منافسات عديدة ناشطة. وربما لمخاطبة خارج معين يسترضيه الحريري. والتجاوز لهذا الكلام تجاوز مسؤول لفتح المجال لاستكشاف النافذة التي فتحتها الحريري لحكومة جديدة، ومدى جدية هذه الفرصة وملاقاتها للحد الأدنى اللازم من ضرورات التفاهم الذي يحتاجه استيلاء حكومة جديدة من حيث انتهت الفرصة أمام حكومة الرئيس المكلف السابق مصطفى أديب.

وفي قراءة البعض أن إعلان الحريري وضع اسمه في التداول كمرشح، وإعلان بدء المشاورات اللازمة للتحضير لفرصة حكومة جديدة، تضمن عرضا يقوم على ثلاثة عناصر. الأول مقايضة تفويض بالورقة الاقتصادية للحريري بالتطمين السياسي حول هوية الحكومة ووزرائها وتوازنها السياسية والنيابية. والثاني خصوصية في التعامل مع الثنائي سواء في حقيبة المال أو سواها من باب يعتقد الكثيرون أنه يرتبط بنتائج التسليم الأميركي بالتساكن مع سلاح المقاومة في مرحلة التفاوض حول الترسيم، والحاجة لحكومة يطمئن لها الثنائي كشريك عملي في التفاوض. والثالث استكشاف فرص تعديل قواعد التفاهم مع التيار الحر ورئيس الجمهورية عبر الدعوة إلى فك الارتباط بين التيار والعهد من جهة والثنائي من جهة مقابلة، سواء عبر ترجمة نظرة أميركية بهذا الاتجاه أو عبر محاولة محلية لبناء توازن جديد يلغي ضمنا مفعول وجود الغالبية النيابية.

في كل الأحوال، يبدو أن ثمة مناخ مغاير للسابق في البلاد، وكما ذكرنا يجب التوقف عند توقيت مبادرة الحريري ومدى ارتباطها بمؤشرات إقليمية دولية بنى عليها الحريري موقفه ومبادرته. ففي السابق واجه العقدة السعودية ومن خلفها الأميركية في كل مرة أراد تقديم ترشيحه، ولذلك عزف عن الترشح في تشرين الماضي بعد سقوط حكومته بعد حراك 17 تشرين، وكذلك

رفض الترشح قبيل تكليف أديب ما يؤشر إلى أن إقدامه على طرح نفسه هذه المرة يخفي ضوعاً أصفر إذا صح التعبير، أميركيا سعوديا لمدى قدرته على تأليف حكومة وفق الشروط الأميركية السعودية لا سيما حكومة تكنوقراط من دون مشاركة حزب الله (وذلك مستحيل اليوم).

وسيركز الحريري اتصالاته على الأطراف المسيحية لا سيما التيار الوطني الحر أولاً ومعه القوات اللبنانية التي لن يستبعدوها. وهو قد أبقى الباب مفتوحاً على الحوار والاتفاق مع رئيس القوات سمير جعجع ورئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل، وطالما أن الحريري يضمن كتلتي التنمية والتحرير والوفاء للمقاومة عليه أن يضمن إحدى الكتلتين المسيحيتين الكبيرتين إما كتلة التيار أو القوات وإما الائتتان معا فيضمن ميثاقية مسيحية وأكثريّة نيابية مرجحة لتكليفه وثقة لحكومته. وتبقى الميثاقية الدرزية التي يستطيع الحريري عبورها في ظل العلاقة الوطيدة مع زعيم الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط، وهو قد يحصل على اصوات درزية أخرى في حال تمت التسوية.

لكن في المقابل، لا يجب الإفراط في التفاؤل. ذلك أن تكرار مسار تكليف أديب مع الحريري سيعقد الأمور ويؤدي إلى مزيد من تضييع الوقت واستنزاف البلد وتسريع الانهيار، لذلك على الحريري أن يغير أسلوب التعاطي مع القوى السياسية وأن يلتزم بالأصول الدستورية والأعراف التي تحكم عملية تأليف الحكومة، أما إذا أصر الحريري ورؤساء الحكومات السابقون على الشروط والعقد التي وضعوها أمام عربة التأليف، فلن تحصد البلاد إلا الفشل. وتعود وجهة النظر هذه إلى تحميل الحريري ثنائي أمل وحزب الله مسؤولية اعتذار أديب، وهو ما ليس صحيحاً وهو يعلم تماماً بأن رؤساء الحكومات السابقين هم من حوّر وفحّخ المبادرة الفرنسية بعقدة وزارة المالية. وشددت على أن القاعدة التي ستتبع مع طرح الحريري هي البحث بالتأليف وتفاصيل الحكومة قبل التكليف. وسيكون قادراً إذا ما تمت الأمور كما يشتهي، التعويل على أن

يسهم تجمع رؤساء الحكومات الأربعة في تعزيز موقع رئاسة الوزراء، في أي عقد جديد، قد يلوح في الأفق. علما أن خلافات كثيرة وشخصية تشوبه هذه الأيام ولذلك حديث آخر..

اتفاق الترسيم

كان لافتا الإعلان الذي صدر عن رئيس مجلس النواب نبيه بري حول اتفاق الإطار للترسيم جنوبا، الذي سيتابعه رئيس الجمهورية ميشال عون على أن يتولى الجيش اللبناني المفاوضات غير المباشرة، لترسيم الحدود البحرية، واستكمال ترسيم الحدود البرية، وهي المهمة التي يقوم بها في الأصل منذ 13 عاما.

وسيكون على الجيش العودة إلى رئيس الجمهورية والحكومة قبل القيام بأي خطوة خلال المشاورات التي ينبغي أن يحرص على الحفاظ على صيغها غير المباشرة، عبر الأمم المتحدة.

وبعد نحو شهرين من كشف بري الوصول إلى اتفاق مع الأميركيين على إطار التفاوض ووصول الأمور إلى خواتيمها، ستكون المفاوضات أصعب من تلك التي خيضت للتوصل إلى اتفاق الإطار، وربما ستمتد لسنوات. وتأتي اليوم وسط توقيت محلي خطير وإقليمي ودولي دقيق قبل أسابيع من الانتخابات الأميركية التي تتراجع فيها حظوظ الرئيس الأميركي دونالد ترامب الذي يجهد لإنجاز في المنطقة.

في أي حال، جاء هذا المشروع التفاوضي ونجح لبنان في مراحل الأولى بفرض الإطار الذي يريده كقاعدة للتفاوض. وفيما تنخرط الإدارة الأميركية في أوسع عملية ضغط على لبنان لمحاصرة المقاومة وضرب حزب الله في ظل مناخ التطبيع في المنطقة، سيدخل لبنان عملية التفاوض تحت وطأة العقوبات التي يمكن أن تستخدمها واشنطن لسلب لبنان جزءا من حقوقه، وسيكون على لبنان خوض معركة كبيرة على هذا الصعيد.

على أن ردود الفعل المرحلة التي تلت الإعلان دأّت على وجود تنسيق مسبق مع الجانب الأميركي واليونيفيل واتفاق على الإعلان الرسمي، وهو ما يفسر تقاطع المصالح بين الأطراف الثلاثة: لبنان، الذي يريد استرجاع حقوقه كاملة والاستفادة من ثروته النفطية على الحدود الجنوبية. العدو الإسرائيلي يريد إقفال هذا الملف سريعا كون ذلك أكثر ما يستطيع تحصيله، والولايات المتحدة، وتحديدًا ترامب الذي يريد أن يقدم هذا الإعلان كواحد من إنجازات السلام في المنطقة التي للمناسبة بالكاد تهم الناخب الأميركي ولن تؤثر على جوهر تصويته في شكل عام.

على أن ثمة سجالات دار مع إعلان بري، ويعود خبراء كثير إلى المادة 52 من الدستور التي تتكلم بوضوح عن تولي رئيس الجمهورية المفاوضات في عقد المعاهدات الدولية وإبرامها بالاتفاق مع رئيس الحكومة، على أن لا تصبح مبرمة إلا بعد موافقة مجلس الوزراء ومن ثم تطلع بعدها الحكومة مجلس النواب عليها.

وبينما تتركز وجهة نظر بري على أنه لا يخرج عن كونه اتفاقا للإطار وليس معاهدة وأنه لا يقتطع عبر سبقه هذا من صلاحيات الرئاسة، إلا أن بعض الخبراء الدستوريين يعتبرون أنه من الناحية التراتبية، يبدأ الأمر عند رئيس الجمهورية ليتخذ مساره، وهي تراتبية لا علاقة حتى لوزير الخارجية بها في هذه المرحلة. والمسألة اليوم في الترسيم بدأت معكوسة حتى لو اتخذ الأمر صفة الإطار في المرحلة الأولى، فإن المسألة تتخذ صفة المفاوضات، ذلك أن المادة 52 لا تقول ان رئيس الجمهورية يملك صلاحية التوقيع فقط، بل هو يتولي المفاوضات فعليا ويكتسي دوره الأهمية من بداية المفاوضات وهي مهمة منوطة بالسلطة التنفيذية.

في كل الأحوال اليوم، بات لزاما دستوريا أن يعود الملف، أقله في العلن، إلى رئيس الجمهورية الذي يصرّ عليه وهو سيتولّى هذا الموضوع، ولن يعمل عليه وحده بل سيشرك قيادة الجيش كون أن هناك مسائل ذات طابع عسكري يجب مقاربتها بدقة، وبعد الانتهاء من هذه الأمور التقنية الشائكة ينتقل الموضوع إلى مجلس الوزراء.

وهنا ثمة سؤال حول صلاحية حكومة مستقيلة في تولي الموضوع والاجتماع لبحثه لجديته. ويشير خبراء دستوريين بالإيجاب كون الأمر يكتسب صفة الإلحاح، علما أن المفاوضات ستتخذ أشهرا قد تشهد ولادة حكومة جديدة بعد فترة قد تطول، وسيكون عليها إرسال إتفاقية الترسيم إن حصلت، الى المجلس النيابي ليقراها.

كما ثمة سؤال يتعلق بالتوقيت. ففي لحظة سياسية تحتدم فيها الآراء حول المبادرة الفرنسية المجهضة، يقول البعض إن إعلان الإطار جاء ليسدد ضربة في مرمى الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون. وهو ما يشير إلى غياب للتنسيق اليوم بين واشنطن وباريس، كانت أولى إشارات العقوبات الأميركية على الوزيرين السابقين علي حسن خليل ويوسف فنيانوس. بمعنى آخر، وجهت الإدارة الاميركية رسالة علنية فحواها أنها تتسق مع باريس لكن مع احتفاظها بالقرارات الكبرى لخطوطها العريضة في المنطقة وخاصة تلك التي تتعلق بحزب الله ومقاومته.

وفي ذلك إشارات لتلمل أميركي من إنفتاح فرنسا على إيران وحزب الله، في ظل استمرار باريس في إيلاء مصالحها الاقتصادية في إيران أهمية كبيرة غير أبهة بالموقف الأميركي.

كما أن البعض يشير إلى أن واشنطن أرادت أن توجه رسالة أخرى مؤداها أن الاتفاق هو شكل من أشكال الدعم للرئيس الأميركي دونالد ترامب في مخاضه الصعب على طريق الانتخابات الرئاسية الأميركية.

أما لناحية بري ومن يمثل، فهو رد بموقفه على العقوبات الأميركية التي طالت مساعده، مثلما شكل موقفه محاولة لتحديد المزيد منها، وطبعا تثببت تموضع جديد في المعادلة الداخلية في مرحلة إعادة لصياغة النظام اللبناني.

وفي كل الأحوال، يقر أخصام المقاومة بأنه إذا أتى الاتفاق المنتظر لصالح لبنان، فهذا مؤشر على قوة هذا البلد ومقاومته، وفي ظل ظروف جد صعبة، وبات لزاما على لبنان الاستفادة من

مخزونه الغازي والنفطي الذي لم يعد في المقدور تجميده ولبنان هو خاسر وتزداد معاناته يوميا، ومن شأن احتمال الإقلاع في هذا الملف أن يجذب القروض الخارجية الميسرة التي يحتاجها اللبنانيون.

ومن المفيد هنا على صعيد تحليل الإفادة التي سيحصل لبنان عليها دراء الاتفاق، استذكار السوابق على هذا الصعيد في ظل ما أحاطه من انتقادات ومزايدات سياسية. وتتيح أربع جولات من التفاوض غير المباشر خاضها لبنان مع العدو في زمن المقاومة، استخلاص قواعد يمكن أن تشكل الأساس في استراتيجية التفاوض، وهي قابلة للتحويل إلى أسس لمدرسة جديدة في التفاوض، متعدد الأطراف، واللامتوازن على صعيد أوراق الضغط والقوة.

ومن خلال مراقبة هذه الجولات التي تمتد منذ تفاهم نيسان العام 96 والتحقق من الانسحاب الإسرائيلي العام 2000 وصولا الى القرار 1701 كنتويج لنتائج حرب تموز 2006 وانتهاء باتفاق الإطار للتفاوض حول ترسيم المناطق الاقتصادية، يمكن تتبع خط ناظم مكرر في هذه الجولات، يصلح للتحويل إلى منهج تفاوض لقوى المقاومة، حسب خبراء، خصوصا عندما يتزواج وجود المقاومة مع وجودها في ممارسة السلطة الداخلية في لبنان.

وتشترك هذه الجولات التفاوضية في كونها غير مباشرة، وفي أنه يحضر خلالها الأميركي مباشرة ومن خلال الأمم المتحدة الخاضعة لسيطرته، منهجية واحدة تحدد خلالها المقاومة وفريقها السياسي المفاوض، سوريا ولبنانيا، المنهاج. كما تتشارك في حقيقة كون التدرج في المواقف تنازلا وتراجعا في المضمون كان يجري على جبهة واحدة، هي الجبهة الإسرائيلية كما ينقلها المفاوض الأميركي والشريك الأممي، بينما الثبات يكون على جبهة واحدة في مضمون المطالب والمواقف، هي جبهة المقاومة ومفاوضها المعتمد.

ففي العام 96 رسمت المقاومة سقف التفاوض بتحديد المدنيين وحصر المواجهة بالأهداف العسكرية، بينما رفض الإسرائيلي بقوة هذا المطالب في البداية، وراهن على ما وصلت المواجهة

حتى فرض عليه التراجع عن هذا الشرط أو تخفيض سقفه، وصولاً للقبول بعد خرقه تفاهم تموز للعام 93 والذي تحدث عن هذا الأمر. ومثلها العام 2000، حددت المقاومة ومفاوضها المعتمد هدفها برفض التسليم بإنجاز الإنسحاب من دون تثبيت الحقوق اللبنانية في الخط الحدودي، وواجهت الضغوط والتهديدات وصولاً الى التسليم بمطابها، والعام 2006 كان السقف التفاوضي رفض القوات المتعددة الجنسيات ورفض المساس بحق المقاومة في الدفاع، وفي التفاوض حول الترسيم، رسم السقف بالتمسك بالتفاوض غير المباشر، وربط الترسيم البحري بنقطة انطلاق من الخط البري، من جهة، ومن جهة مقابلة بالإصرار على الحصول على المنطقة الاقتصادية الخالصة للبنان من دون نقصان، وقد ثبت اتفاق الأطر ولو بعد عشر سنوات النصف الأول، ويتجه الى التفاوض حول النصف الثاني.

وقد رسمت المقاومة السقف التفاوضي المؤسس على الحقوق، والاستعداد للصمود حتى ينضج المفاوض المقابل، للقبول، مهما كان الثمن في الحرب أو في الضغط الدبلوماسي والسياسي أو في الحصار المالي والعقوبات والدفع نحو الانهيار وحافة الهاوية، فيكون الصمود الذي يمكن أن يتحقق بلا ثلاثة شروط، قدرة على مواصلة المواجهة، ومفاوض صلب، وبيئة شعبية حاضنة متماسكة، بما يضمن التفوق على قدرة العدو على تحمل توازن الكلفة مع العائدات، فيضغط عليه التوقيت، وتحدث المقايضة بين الشروط والتوقيت. وهذه المرة كانت حاجته للتوقيت اقتصادية، كما كانت بالنسبة للحانب الأميركي سياسية وانتخابية، وهكذا تمت في كل منها مقايضة الشروط بمضمون ما رسمته المقاومة، مقابل نيل ربح التوقيت.

وبالتوازي يتحقق للمقاومة ما تريده خلال مسار طويل ودقيق في مقابل لهاث إسرائيلي وراء الأمن الذي كان في الظاهر مطلب المقاومة العام 96، لكنه صار هدفاً إسرائيلياً بينما نالت المقاومة حقها كدفاع مشروع عن شعبها، ما أسس بسلاسة على مدى سنوات قليلة للتحرير. والعام 2006 ظن كثيرون أن القرار 1701 باعتباره عهدة أممية تحت المظلة الأميركية سيكون

أداة لخنق المقاومة، فإذ بالمقاومة تفوز بتثبيت الحقوق، مقابل السعي الإسرائيلي لنيل الأمن بعد حرب فاشلة تحوّلت عبئاً وجودياً واستراتيجياً، ويتحول ذلك تدريجاً إلى فوز المقاومة بما يضمن لها مراكمة المزيد من اسباب القوة، فباتت المقاومة باعتراف العدو والجانب الاميركي بعد الـ 1701 أقوى مما كانت قبله، واليوم وبسبب قوة المقاومة يضطر هذا العدو لتقديم العروض ثم قبول التفاوض، ثم قبول شروط التفاوض، لأنه يحتاج لأمن وهو استثمار تملك المقاومة قدرة تهديده.